الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/885/Add.1
17 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١١٨ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقات الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تقييم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات: نحو نهج أكثر عملية؟" (A/50/885، المرفق).

290596 290596 96-12579

المرفق

تعليقات الأمين العام للأمم المتحدة ولجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تقييم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات"

أولا - مقدمة

١ - يهدف التقرير الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة، بناء على طلب لجنة البرنامج والتنسيق، إلى أن يقيم بأكبر قدر ممكن من الشمول، التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي استهلته الجمعية العامة في قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وفي هذا القرار، أيدت الجمعية العامة البرنامج الجديد واعتمدته، وأكدت أن تنفيذ الالتزامات الواردة فيه يعتمد على تشارك يضم الدول الأعضاء الأفريقية من ناحية، والمجتمع الدولي، وبخاصة المنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، من ناحية ثانية.

٢ - ولما كان البرنامج الجديد يضع المسؤولية الرئيسية لتنفيذه على عاتق الدول الأعضاء الأفريقية نفسها فقد اعتبر المفتشون، في تقييمهم، أن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرنامج الجديد هي، بطبيعتها، أنشطة دعم فقط. ولذا، فقد ركزوا انتباههم على استعراض أولويات التنمية والمبادرات التي تقوم بها الحكومات الأفريقية فرادى ومجتمعة، ثم على تقييم كفاية الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي بصورة عامة، ومنظومة الأمم المتحدة بصورة خاصة.

٣ - واستنادا إلى المعلومات التي تلقاها واضعو الدراسة خلال الاتصالات التي أجروها في مقر الأمم المتحدة، وكذلك إلى تحليل الأجوبة التي قدمها، عن الاستبيانات، الحكومات الأفريقية، والمنسقون المقيمون، ومقار المنظمات والوكالات، وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة، استنتج المفتشون أنه، رغم التقدم الكبير الذي أحرز في مجال الإصلاحات الديمقراطية وإصلاحات الاقتصاد الكلي في عدد متزايد من بلدان المنطقة، لا تزال توجد تحديات كثيرة يتعين مواجهتها. ومن هذه التحديات تعزيز دور المرأة في عملية التنمية إلى أقصى حد ممكن، وتحويل قطاع السلع الأساسية إلى قوة محركة للنمو الاقتصادي والتنمية، والنهوض بنوعية التعليم ونظم الرعاية الصحية، وتعزيز كفاءة الإدارة الحكومية، الخ. ويدرك واضعو الدراسة أنه، على صعيد المجتمع الدولي، شغلت قضايا التنمية في أفريقيا موقعا بارزا في جداول أعمال منتديات دولية رئيسية مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وغيرها.

٤ - وبالنسبة إلى الأنشطة التي تبذل داخل منظومة الأمم المتحدة بمجملها، استنتج المفتشون أن جميع الوكالات ومؤسسات المنظومة تقريبا قد أعطت المنطقة الأفريقية الأولوية، فعلا، بمعزل عن البرنامج الجديد، وذلك منذ منتصف الثمانينات، وخصوصا فيما يتعلق بزيادة نسبة الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني والعمليات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يؤكد واضعو الدراسة أن الوعي بوجود البرنامج معدوم لدى الموظفين الميدانين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة في البلدان الأفريقية، الذين يفترض فيهم أن يكونوا في طليعة القائمين على تنفيذه. غير أن خطة العمل على نطاق المنظومة، التي تشتمل على أولويات البرنامج الجديد، لم تنتقل بعد إلى صعيد التنفيذ على شكل أنشطة ميدانية وجهود لتعبئة الموارد.

٥ - ويعرض المفتشون عددا من التوصيات تهدف إلى إذكاء وعي واهتمام المجتمع الدولي ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة وحكومات الدول الأفريقية فيما يتعلق بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عملية فعالة مستعجلة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني لتنفيذ البرنامج الجديد. وتشمل مجموعة التوصيات الموجهة، تحديدا، إلى الأمم المتحدة، وكذلك إلى منظومة الأمم المتحدة كلها، مقترحات تدعو لجنة التنسيق الإدارية بشكل عام، وكل منظمة على حدة بشكل خاص، إلى ترويج البرنامج الجديد، وخفض تكلفة التعاون التقني مع البلدان الأفريقية؛ وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات على الصعيد القطري والإقليمي ودون الإقليمي والعالمي؛ وتعزيز الأهداف المتعلقة ببناء القدرات المؤسسية ضمن أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في أفريقيا؛ وقيام المنظمات الإنمائية بدعم التكامل على الصعيد دون الإقليمي؛ وتعزيز دور المرأة في التنمية؛ وإضافة أهداف جديدة للبرنامج ٤٥[أ] ضمن الخطة المتوسطة الأجل القادمة؛ وإعادة تنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع التركيز على إصلاحات الاقتصاد الكلي، وترويج الاستثمار وتخفيف عبء الديون وتنويع الصادرات، وتعزيز الإدارة العامة؛ ومساندة منع المنازعات ومعالجتها، الخ.

ثانيا - تعليقات عامة

٦ - يعتبر الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التقرير دراسة هامة، مفيدة جدا وجيدة التوقيت، وتقدم عرضا جيدا لمشاكل التنمية الهامة جدا في أفريقيا. ويبين التقرير التقدم إزاء حلها، ويعرض بعض المقترحات المتميزة، ولا سيما للمجتمع الدولي، فيما يتعلق باستراتيجيات المستقبل لمواجهة التحديات التي يواجهها بلدان المنطقة. وتوقيت صدور التقرير موضع تقدير لأنه يتزامن مع استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ويمكن أن يسهم في هذا الاستعراض الذي ستثار فيه مسائل موضوعية رئيسية تؤثر على تنفيذ البرنامج الجديد، وستقترح تدابير ملموسة جديدة للإسراع في خطى تنفيذ البرنامج الجديد في الفترة القادمة.

٧ - ويدرك الأمين العام وأعضاء لجنة التنسيق الإدارية صعوبة المهمة التي يضطلع بها المفتشون لتقييم البرنامج الجديد الذي يشكل عقدا سياسيا بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية، والذي يضم عددا قليلا من الأهداف الممكن قياسها كميا لتقدير الإنجاز المحرز. ومما يزيد من تعقد هذه المهمة أن البرنامج الجديد، كما أشير إلى ذلك بحق في الوثيقة هو واحد من بين كثير من مبادرات التنمية الإقليمية التي

اعتمدت في محافل مختلفة داخل القارة وخارجها. ولهذا، يوجد عدد من البرامج لأفريقيا على صعد ومستويات مختلفة، مما يجعل من الصعب تحديد أي السياسات أو الإجراءات التي يقوم بها الشركاء المختلفون يتخذ استجابة لبرامج خاصة. وعلاوة على ذلك، فإنه لما كانت الدول الأعضاء الأفريقية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ البرنامج الجديد، فإن من الصعب إعطاء تقييم مستقل ومعزول لأثر هذا البرنامج حتى الآن.

٨ - ومما ينبغي ذكره أيضا أن تقييم البرنامج الجديد جرى في وقت تعاني فيه منظومة الأمم المتحدة كلها من قيود شديدة على الموارد. ويضاف إلى ذلك انخفاض تدفق الموارد على أفريقيا من المصادر المتعددة الأطراف والمصادر الثنائية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية. وطبقا لذلك، فإن نطاق تنفيذ البرنامج الجديد أصبح محدودا نسبيا، من حيث موارد التعاون التقني لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى، وموارد الالتزامات المناظرة للحكومات الأفريقية. وبعد أن وافق بعض الوكالات على تقييم المفتشين لأزمة الموارد التي تواجهها البلدان الأفريقية، أعربت هذه الوكالات عن اعتقادها أن نسبة الموارد المخصصة لحفظ السلام والمساعدة الإنسانية إلى الموارد المخصصة للتنمية (٤ : ١ في عام ١٩٩٤) ينبغي أن تكون معكوسة إذا كنا نريد إحراز تقدم كبير على الجبهة الاقتصادية في المنطقة.

٩ - ويلاحظ بعض المنظمات بأسف أنه بينما تظهر أولويات التنمية، مثل البيئة وعملية التحول إلى الديمقراطية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوضوح تام تقريبا في التقرير، فإن هناك أولويات أخرى مهمة جدا لم يذكرها واضعو التقرير. وبينما تدرك هذه المنظمات أن التقرير يقدم تحليلا جيدا لتنفيذ البرنامج الجديد منذ أن بدأته الجمعية العامة عام ١٩٩١، فإنها كانت تود أن ترى في التقرير رأيا أكثر توازنا لإسهام المنظمات والوكالات والبرامج والصناديق المتنوعة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا خلال الفترة الحالية. كما أنه كان سيكون من المفيد أن يتوسع واضعو التقرير في معالجة مسائل الحالة الاقتصادية المتدهورة في المجالات الهامة المتصلة بالإنتاج وتوافر الاحتياجات الأساسية للمجتمع، مثل الغذاء والماء، وأن يقترحوا الإجراءات العلاجية الضرورية لتناول هذه المسائل.

١٠ - وفي رأي الأمين العام وأعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة قدم مساهمة هامة ومفيدة للمناقشة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة حول قضايا التنمية في القارة الأفريقية. غير أن الدراسة لا تزال تحتوي على بعض العيوب، فضلا عن وجود افتراضات وأحكام غير مؤكدة تماما تؤدي، إلى حد ما، إلى التقليل من قيمة تحليلات الدراسة وتوصياتها.

١١ - وهكذا، فإن واضعي الدراسة لم يتناولوا عددا من المسائل، وأكثرها إلحاحا يتصل بالبدء في مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا وبما أن التقرير لا يأخذ في الاعتبار بالقدر الكافي الصلة القائمة بين البرنامج الجديد والمبادرة الخاصة، فإن الأثر الإيجابي للتنفذ الفعال لعناصر برنامج المبادرة

الخاصة على تعزيز أهداف البرنامج الجديد لم يقيَّم تقييما مناسبا. وقد ترسخت بوضوح العلاقة بين المبادرة الخاصة والبرنامج الجديد وخطة العمل على نطاق المنظومة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. والمبادرة الخاصة تكمل البرنامج الجديد، وتعطيه حافزا جديدا، كما أنها هي جناحه التنفيذي. إن المبادرة الخاصة أداة لتنفيذ خطة العمل وحفز مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراء منسق وقوي ذي نتائج محسوسة في أفريقيا. كما أنها وسيلة لتعبئة الالتزام والمساندة السياسيين لدى شركاء أفريقيا في التنمية وداخل أفريقيا على حد سواء.

١٢ - ويبدو أن المنهجية التي يطبقها التقرير للتقييم تستند إلى إجراءات الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهل تتصل أم لا بالأولويات الواردة في إطار عمل البرنامج الجديد، بدلا من استنادها إلى تحليلات الإنجازات الحقيقية المحرزة بشأن الأولويات الراسخة في البرنامج الجديد نفسه. إن هذا النهج يفضي لا محالة إلى صلة غير واضحة بين التوصيات والتحليل. فعلى سبيل المثال، يستنتج التقرير أنه مع أن موظفي الحكومة ينقصهم الوعي بالبرنامج الجديد، فإن هناك توافقا بين الأهداف ذات الأولوية المدرجة في البرنامج الجديد. والإجراءات التي تتخذها البلدان الأفريقية. ويبدو بوضوح أن المفتشين يركزون تقييمهم على الدرجة التي تتوافق فيها أولويات البلدان الأفريقية وأولويات منظومة الأمم المتحدة. ولذا فإن التقرير لا يقيم بدرجة كافية أثر أنشطة الأمم المتحدة طبقا للأولويات الواردة في البرنامج الجديد. كما أنه لا يحتوي على توصيات تستند إلى استنتاجات المفتشين، حول كيفية تحسين أولويات وإطار عمل البرنامج الجديد بغية زيادة فعالية مساندة منظومة الأمم المتحدة لجهود الحكومات الأفريقية. غير أنه يبدو أن المفتشين، في تحليلهم لمنظومة الأمم المتحدة، يطبقون نهجا مختلفا، حيث يقدمون تقييما مفصلا لبرامج محددة للأمم المتحدة في سياق أهداف البرنامج الجديد. إن هذين النهجين المنهجيين المختلفين قد يحولان الانتباه عن الهدف الرئيسي للتقييم الذي يضطلع به المفتشون.

١٣ - ولا يسع الأمين العام وأعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن يوافقوا على استنتاج المفتشين الذي مفاده أن الآليات المؤسسية التي أنشئت لدعم تنفيذ البرنامج كانت غير فعالة. فهذا الاستنتاج يستند، فيما يبدو، إما إلى إساءة تفسير أو إساءة فهم لولايات الوحدات الثلاثة ولطبيعة البرنامج ٤٥ الذي يضم مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، والوحدة المعنية بانتعاش أفريقيا، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات. ويجدر بالتذكير، في هذا الصدد، أن الجمعية العامة أوجدت البرنامج ٤٥، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق، بغية التصدي للحالة الاجتماعية والاقتصادية الحرجة التي تواجهها أفريقيا بواسطة توعية وتعبئة المجتمع الدولي لدعم جهود هذه القارة. ولكل من هذه العناصر المكونة مهمته المحددة: فمكتب المنسق الخاص يتناول جوانب السياسات، والتنسيق، والخدمة الفنية، والدعوة؛ وولاية الوحدة المعنية بانتعاش أفريقيا تقوم بإذكاء الوعي، على الصعيد الدولي، بالأزمة الاقتصادية في أفريقيا، وذلك من خلال إصدار منشور "انتعاش أفريقيا" وغيره من المنشورات، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، من حيث كونها فرعا تقنيا، مكلفة برصد تنفيذ البرنامج في الميدان، وذلك على الصعيد الوطني. وليس هناك أي وحدة من وحدات البرنامج التنظيمية أعطيت الولاية، أو خصصت لها الموارد، اللازمة لتمويل أو تنفيذ المشاريع على الصعيد الميداني، وضمن ذلك تقوية الوعي بالبرنامج الجديد ضمن منظومة الأمم المتحدة أو في أفريقيا نفسها. فهذه المهمة هي

مهمة كل منظمة تشارك في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، ومهمة الوزراء الأفريقيين المشتركين في العملية السياسية العالمية المتصلة بجدول الأعمال الجديد.

١٤ - ومع أن التقرير يتضمن بعض عناصر التقدم المحرز إلى الآن في تنفيذ مجالات الأولوية المحددة في البرنامج الجديد، فإن التحليل ينحصر بالإجراءات الفعلية المتخذة على الصعيد الميداني. وقد كان بناء توافق الآراء على الصعيد العالمي أو الحكومي الدولي، الذي تحقق بواسطة صكوك من قبيل إعلان طوكيو المعتمد خلال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في عام ١٩٩٣، وإطار باندونغ للتعاون الآسيوي - الأفريقي، الذي اعتمد في المنتدى الآسيوي - الأفريقي في عام ١٩٩٤، نتيجة مباشرة للبرنامج الجديد. فإلى هذا البرنامج يعود الفضل في الأنشطة المضطلع بها في إطار الصكوك المذكورة، لأن هذه الأنشطة تبذل لتحديد المبادئ وللنهوض بالمسائل ذات الأولوية. ثم إن المنجزات التي يعود الفضل فيها إلى هذه الصكوك كان يمكن تقييمها، هي أيضا، باعتبارها نتائج مباشرة للبرنامج الجديد، وبالمثل، يود الأمين العام أن يشير إلى قصور التقييم الوارد في التقرير المتصل بالتقدم الذي أحرزته المنظمات والهيئات، التي تبذل قسطا كبيرا من أنشطتها التنفيذية في أفريقيا، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأغذية العالمي. فقد أجرى المفتشون استعراضا لمنظمتين لهما أهمية حاسمة، وهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لكنهم لم يجروه إلا من حيث إعادة التشكيل وتقديم التعاون التقني، بدلا من أن يقيموا مساهمة المنظمتين في تنفيذ البرنامج الجديد. وفيما يتصل بأنشطة الوحدات الأخرى المذكورة آنفسا، يجنح التقرير إلى أن يكون وصفا محضا، بدلا من أن يكون تحليليا.

١٥ - وقد أعربت عدة منظمات ووكالات عن قلقها من أن الآراء الاستهلالية التي أبدتها بشأن مشروع تقرير وحدة التفتيش المشتركة، وكذلك أنشطتها العامة وتجاربها الإيجابية في المجال المتناول بالدراسة، لم تظهر بالمظهر المناسب في التقرير، أو لم تدرج فيه، بالرغم من أن المفتشين زودوا بالمعلومات المناسبة في المرحلة الأولية من إعداد الدراسة.

١٦ - والأمين العام وأعضاء لجنة التنسيق الإدارية يؤيدون استنتاجات وتوصيات المفتشين من حيث المبدأ. ويعتبرونها، إجمالا، منصفة وبناءة. وهم يقدرون للمفتشين تفهمهم لتصور الترتيبات الحالية عن الوضع المثالي، بل اعتبارهم أنه قد يكون من المستحسن جدا إجراء إعادة ترتيب جذرية. وفي الوقت ذاته، يؤكد الأمين العام وأعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن بعض التوصيات يتجاوز قدرات منظومة الأم المتحدة، وخصوصا إزاء القيود الحالية المفروضة على الموارد، ويتعذر تنفيذه، لأن منظومة الأمم المتحدة ملزمة بولايات وموارد تبث فيها الجمعية العامة وهيئات الإدارة ذات الصلة. ولا غلو، في هذا الصدد، في تأكيد الحاجة إلى التنسيق بين مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة، وكذلك بين الدول الأعضاء.

ثالثا - تعليقات على التوصيات الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة

التوصية ١ - تعزيز البرنامج الجديد

(أ) ينبغي أن تتخذ المؤسسات من البرنامج الجديد إطارا حافزا لوضع مبادرات فردية أو جماعية جديدة للتنفيذ وتعبئة الموارد من أجل أفريقيا، وينبغي أن تقدم كل مؤسسة إلى مجلس إدارتها تقريرا سنويا عن نتائج هذه المبادرات.

(ب) ينبغي أيضا أن تقدم لجنة التنسيق الإدارية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا سنويا عما أحرز من تقدم وما صودف من معوقات فيما يتصل بتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وكذلك المبادرات والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، وأن تقدم إلى المجلس وإلى مؤسسات المنظومة توصيات لاتخاذ إجراءات فيما يتعلق بذلك.

١٧ - لم يجد الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أي صعوبات في تأييد المقترحات الواردة في التوصية، والملاحظات المتصلة بها والواردة في النص، التي حملت المفتشين على اعتماد هذه التوصية. وهم واعون تماما للدور المرسوم للمؤسسات والوكالات في تنفيذ البرنامج الجديد. كما أنهم ينوهون بأن معظم أنشطتهم في القارة الأفريقية متوافقة تماما مع أولويات البرنامج الجديد، وبأن مجالسهم الإدارية اتخذت الخطوات المناسبة لإدماج هذه الأولويات في برامجها الخاصة. ويعتقد بعض الوكالات أنه ينبغي تشجيع منظومة الأمم المتحدة أيضا على دعم المبادرات التي سبق أن اتخذتها الحكومات والمؤسسات الأفريقية، ومساعدتها في تأمين تنفيذها. وقد أشار بعض أعضاء لجنة التنسيق الإدارية إلى أن الوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة تعنى، عادة، ببعض الجوانب القطاعية المحددة المشمولة في البرنامج الجديد، فمن المستحسن لها، إذن، أن تتبع، في تنفيذ البرنامج الجديد، نهجا إزاء التنمية في أفريقيا يكون ذا صلة بشواغلها المحددة.

١٨ - وبخصوص الاقتراح الوارد في الفقرة الفرعية (ب) من التوصية ١، ترى لجنة التنسيق الإدارية أن تقرير اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وغيره من المبادرات والالتزامات، سيرد في سياق تقريرها العام السنوي وفي سياق تقارير أخرى عن أنشطة المنظومة المتصلة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

التوصية ٢ - خفض تكلفة التعاون التقني مع أفريقيا

(أ) ينبغي أن تستمر المؤسسات في أن تقلل، حيثما يكون ذلك ممكنا، من اعتمادها على الخبراء المقيمين في مشاريع التعاون التقني، وأن تتوسع، بدلا من ذلك، في الاستعانة بالموارد البشرية والمؤسسات الوطنية والإقليمية، والبرامج المباشرة بدرجة أكبر للتدريب والزمالة، والخدمات الاستشارية القصيرة الأجل، والمتطوعين، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتوأمة المؤسسات فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية، وتنظيم زيارات دورية للموظفين المختصين العاديين، بمؤسسات المنظومة، لضمان التقيد بقواعد ومعايير وسياسات المنظومة. وبمقدور المؤسسات أن تستمر في إعادة تهيئة هذه الطرائق البديلة للتعاون التقني وأن تتوسع في استخدامها؛

(ب) ينبغي للمؤسسات أن تبقي قيد الاستعراض المستمر تكاليف الموظفين التي تتكبدها في ميدان التعاون التقني، ولا سيما في المقر، وأن تسعى إلى إبقاء هذه التكاليف عند الحد الأدنى الضروري من أجل تحرير موارد كافية للتوسع في تطبيق طرائق التعاون التقني المقترحة في البند (أ) أعلاه؛

(ج) ينبغي أن تواصل المؤسسات، رهنا برغبات الحكومات المضيفة، التوسع في تطبيق سياسة التنفيذ الوطني للمشاريع كوسيلة لبناء المؤسسات الوطنية وتعزيزها. وينبغي أن تركز المؤسسات بدرجة أكبر على السياسات والبرامج الوطنية، وأن تسعى إلى تعزيز تطبيق القواعد والمعايير التي تقرها الدول الأعضاء الأفريقية على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

(د) ينبغي أن تواصل المؤسسات خفض تكاليف البنية الأساسية والتكاليف غير المباشرة التي تتكبدها في ميدان التعاون التقني في أفريقيا، مع مراعاة جملة أمور، منها التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الأماكن والخدمات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في الميدان" (JIU/REP/94/8)، وينبغي النظر على سبيل الأولوية في توحيد إجراءات شراء وإدارة السلع والخدمات، وبخاصة معدات النقل، على الصعيد القطري.

١٩ - إن المؤسسات والوكالات متفقة تماما مع فحوى هذه التوصية التي تغطي قضايا مهمة تحظى باهتمام كبير من معظم المؤسسات والبرامج والصناديق التي تنفذ أنشطتها في مجال التعاون التقني في البلدان النامية عموما ومنطقة أفريقيا خصوصا. كما أنها تذكر أيضا أن الأحكام الواردة في هذه التوصية تشير إلى مفاهيم سبق أن اعتمدتها منظومة الأمم المتحدة، التي تنشط، فعلا، في تنفيذ معظم الإجراءات المقترحة. ولهذا جرى نقل الموارد التقنية الخاصة بوكالات إنمائية كثيرة من المقر إلى الهياكل الميدانية، وأجريت زيادة مهمة في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين والاختصاصيين الوطنيين في تنفيذ المشاريع التي

تضطلع بها في مجال التعاون التقني ويضاف إلى ذلك أن لهذه المشاريع عناصر تدريبية ملائمة تعزز بناء القدرات الوطنية.

٢٠ - ويرى بعض المؤسسات أن إلغاء مركزية اتخاذ قرارات التنمية وإدارة البرامج والمشاريع الإنمائية، بحيث تتخذ هذه القرارات على الصعيد المحلي بإشراف المنظومة الوطنية لرصد أداء البرامج والميزانية وللتقييم والمسائلة، يتيح إمكانية كبيرة لتخفيف وطأة الفقر وإدامة المشاريع وتعبئة الموارد. كما أنها تعتقد أنه لا بد، لنجاح هذا النهج، من تنمية القدرات المؤسسية اللازمة على مستوى الحكومة المحلية، وتوفير ضمانات فعالة لكفالة المساءلة في العلاقة القائمة بين الدوائر المدنية وهياكل الحكومة المحلية.

٢١ - ويشعر بعض الوكالات أنه لا ينبغي النظر في مسألة تخفيض الاعتماد على الخبراء المقيمين في مشاريع التعاون التقني إلا على أساس كل حالة على حدة، ومن أجل خدمة مصلحة الدول الأعضاء. ولما كانت القدرات الإدارية اللازمة غير متوافرة في الكثير من الحالات، فإنه يجب على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لتعزيز القدرات على الصعيد المركزي والقطاعي وعلى صعيد المنطقة، بغية إدماج وإدارة البرامج الإنمائية القائمة ضمن برنامج الأولوية الوطني للاستثمارات. وسيحتاج هذا، بدوره إلى برنامج تدريب كثيف يجب اعتباره، هو أيضا، عنصرا أساسيا من عناصر مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن افريقيا.

٢٢ - وذكر أيضا أنه على الرغم من أن الجهود المبذولة لاحتواء التكاليف هي دائما جهود مهمة، فإنه يتعين توفير موارد كافية لتلبية الاحتياجات الهائلة للمنطقة، بما في ذلك عن طريق القنوات المتعددة الأطراف. وتبدو هذه التوصية لإحدى المنظمات غير ذات صلة بالاتجاه الرئيسي لملاحظات المفتشين وتدخل أكثر من اللازم في التفاصيل، وهو أمر ينبغي في اعتقادها أن يترك للمفاوضات على المستوى القطري بين الحكومات وممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

التوصية ٣ - حملات الدعوة للسياسات والتوعية بها على الصعيد الميداني

(أ) ينبغي للمؤسسات أن تشارك بصورة أنشط كثيرا في إسداء المشورة المتعلقة بالسياسات الإنمائية على المستوى الحكومي في البلدان الأفريقية، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وأن تكثف ما تقوم به من حملات للتوعية الشعبية بما لدى كل منها من صكوك أساسية وسياسات واستراتيجيات وبرامج عمل إنمائية، من خلال التوسع إلى أقصى حد ممكن في استخدام وسائط الإعلام الجماهيري العامة والخاصة (شبكات التلفزيون والإذاعة، والمحاضرات العامة، ووسائط الإعلام المطبوعة، أو الأشرطة البصرية والسمعية، وتكنولوجيات المعلومات، مثل الأقراص المتراصة - ذاكرة قراءة فقط (CD-ROM)؛

(ب) ينبغي أن تنظر المؤسسات في أن تنشئ في كل مركز من مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا (أو في كل بلد أفريقي) دائرة إعلامية مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة تكون مسؤولة عما يلي:

'١' تخطيط وتنفيذ حملات التوعية الشعبية المقترحة أعلاه؛

'٢' إصدار رسالة إخبارية شهرية لتغطية أحداث منظومة الأمم المتحدة على كافة المستويات، والتعريف بقواعد ومعايير وقرارات وبرامج الأمم المتحدة في جميع القطاعات التي تغطيها المنظومة في الميدان؛

(ج) ينبغي ربط الدوائر الإعلامية المشتركة بالدوائر الإعلامية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولإدارة شؤون الإعلام، ولجميع فرادى المؤسسات في المنظومة، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد تدفق متبادل منتظم للمعلومات الإنمائية بين الميدان والمستويات العالمية للمنظومة.

٢٣ - يرحب الأمين العام وأعضاء لجنة التنسيق الإدارية بالمقترحات الواردة في التوصية ٣، ولا سيما في الجزء المتصل بإنشاء دائرة إعلامية مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في كل بلد أفريقي تكون متصلة بالدوائر الإعلامية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام وجميع مؤسسات المنظومة، لتسهيل التدفق المنتظم المتبادل للمعلومات بين الميدان والمستويات العالمية للمنظومة. غير أن بعض الوكالات يؤيد هذه التوصية بشرط أن لا تنشأ عنها تكاليف إضافية للأنشطة الإعلامية، بل تصبح ممكنة عن طريق استخدام الموارد المتاحة بصورة أكثر فعالية، وينبغي أيضا أن توضع في الاعتبار قدرة مراكز الإعلام التابعة للأمم المحدة على استضافة عمليات مشتركة بالحجم الذي يشير إليه المفتشون. وفي هذا السياق، يرون أن المقترحات الواردة في الفقرتين الفرعيتين (ب) و (ج) تدعو إلى ترويج تدخل غير مركز ومكلف، ربما لا تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تدعمه في الوضع المالي الراهن. ولذلك فإنهم يقترحون تقدير التكاليف المترتبة على هذه التوصية بعناية عن طريق الآليات الملائمة المشتركة بين الوكالات.

التوصية ٤ - بناء القدرات المؤسسية

(أ) ينبغي لجميع المؤسسات أن تعزز الهدف المتعلق ببناء القدرات المؤسسية فيما تضطلع به من أنشطة للتعاون التقني في أفريقيا، بحيث يكون من الأهداف الصريحة لكل نشاط أو مشروع أو برنامج تعزيز النظم الإدارية والتنظيمية ونظم المحاسبة المالية للمؤسسة التي تتلقى الدعم، بما في ذلك عمليات مراقبة الأداء والتقييم الذاتي بها؛

(ب) ينبغي للمؤسسات، حيثما ينطبق ذلك، أن تنظر في جدوى أن تروج كل منها في قطاعها ودعما للمانحين الثنائيين والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف لنوعين من المشاريع الجامعة في البلدان الأفريقية:

'١' مشروع جامع يهدف إلى وضع قائمة حصرية شاملة، تستكمل سنويا، للمؤسسات الاستشارية الوطنية ودون الإقليمية في القطاعين العام والخاص، بغية تعزيزها والاستعانة بها كوكالات منفذة لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المنظومة؛

'٢' مشروع جامع يهدف إلى تعزيز القدرات السوقية والتقنية والتنفيذية للتعاونيات على مستوى القواعد الشعبية، ولا سيما في قطاع إنتاج الأغذية وتجهيزها.

٢٤ - يوافق الأمين العام وأعضاء لجنة التنسيق الإدارية موافقة تامة على المقترحات المتصلة ببناء القدرات المؤسسية التي يعتقدون اعتقادا جازما أنها مسؤولية هامة للغاية تقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة، وتشترك فيها جميع المؤسسات والوكالات بالفعل بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وجرى تشجيع مشاركة الموارد البشرية والمؤسسات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في تنفيذ مشاريع التعاون التقنية على نطاق واسع، وطرائق التنفيذ هذه معمول بها بالفعل في جميع المؤسسات الإنمائية التابعة للمنظومة تقريبا. وفيما يتعلق بالمقترحات المحددة الواردة في الفقرة الفرعية (ب)، جرى الإعراب عن بعض الشكوك بشأن صحة هذه المقترحات وقابلية تطبيقها بوجه عام بما أنها تتطلب موارد مالية إضافية هائلة.

التوصية ٥ - التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

(أ) على الصعيد القطري: ينبغي لمؤسسات المنظومة أن تقوم، في ظل سلطة الحكومات المضيفة وتوجيهها، بتكثيف تعاونها وتنسيقها مع مؤسسات بريتون وودز، وأن تقوم من أجل ذلك بتمكين الحكومات من اعتماد آلية موحدة للبرمجة القطرية، يمكن استخدامها أيضا للتنسيق مع المانحين الثنائيين في توفير الدعم بصورة متسقة لاستراتيجيات التنمية الوطنية الطويلة الأجل؛

(ب) ينبغي أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور أنشط في مساعدة البلدان الأفريقية في إعداد الدراسات المنظورية والخطط الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل التي تتضمن أبعادا تكاملية قوية على الصعيد دون الإقليمي والتزامات على الصعيد العالمي، والتي تمثل الخطة الرئيسية لسائر ممارسات البرمجة القطرية؛

(ج) على الصعيد الإقليمي: عملا على تقليل التكاليف المالية وطابع الازدواج الذي يشوب الاجتماعات الاستشارية القائمة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية مع مؤسسات المنظومة ومجتمع المانحين، ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة التنسيق الإدارية،

والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بالتشاور مع الدول الأعضاء الافريقية، أن يقترحا بصورة مشتركة إنشاء مؤتمر للتنمية في أفريقيا، يوسع من عضوية وسلطات المؤتمر الوزاري التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ويكون نطاقه شاملا للمنظومة بأسرها. ويمكن لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية في أفريقيا، والوحدة المشتركة بين أمانات منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي أن تشرعا في صياغة مشروع لاختصاصات المؤتمر المقترح لاستعراضه على مستوى لجنة التنسيق الإدارية، وتقديمه إلى الهيئات الحكومية الدولية المختصة لاتخاذ الإجراءات الملائمة؛

(د) على الصعيد العالمي: ينبغي، في سياق المبادرة الجديدة للجنة التنسيق الإدارية بشأن أفريقيا، أن ينظر في إنشاء فريق عامل دائم مشترك بين الوكالات معني بقطاع السلع الأساسية، يتألف من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة التجارة العالمية، وغير ذلك من المؤسسات ذات الصلة، مثل البنك الدولي، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ويكلف بما يلي:

'١' صياغة وترويج رؤية شاملة للقضايا الإنمائية المتعلقة بقطاع السلع الأساسية في أفريقيا، وفقا للتحليل الوارد في الفقرات من ٩٣ الى ١٠٧ من هذا التقرير، واقتراح الإجراءات العملية التي ينبغي أن تتخذها البلدان الأفريقية، والهيئات الحكومية الدولية المركزية، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والشركاء التجاريون الرئيسيون لأفريقيا؛

'٢' وضع مقترحات تقنية ذات منحى عملي لزيادة وتنظيم التعاون بين البلدان المصدرة والمستوردة للسلع الأساسية غير المشمولة باتفاقات دولية بعد، ولا سيما في مجال الفواكه والخضر الطازجة، ولتعزيز الاتفاقات القائمة المتعلقة بالسلع الأساسية؛

'٣' إسداء المشورة التقنية بشأن قضايا السلع الأساسية إلى البلدان الأفريقية وإلى أقل البلدان نموا بصفة عامة، وبخاصة في سياق الاستعراضات المقبلة لتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات تؤمن مواصلة خفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتحسين شفافية الأسواق وآليات التسعير، وغير ذلك من تدابير التمكين التي يرجح أن تكفل الزيادة المطردة لحصائل البلدان الأفريقية من صادرات السلع الأساسية والعوائد التي تحققها من تنويع تلك السلع.

٢٥ - على الرغم من أن هناك تفهما عاما فيما بين المؤسسات والوكالات لأهمية تعزيز التعاون بين الوكالات والتنسيق بينها لغرض تنفيذ تقييم البرنامج الجديد، فإنه لا يوجد اتفاق على المقترحات المنفصلة الواردة في التوصية ٥.

٢٦ - وهكذا، يذكر مثلا بعض الوكالات أن فكرة وضع آلية قطرية فكرة جيدة وقد جرى بذل جهود متكررة لتحقيق تقدم في هذا الاتجاه. وبالمثل، تعتقد هذه الوكالات أن المقترح المتعلق بإنشاء مؤتمر للتنمية في أفريقيا يجمع بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، على الرغم من أنه جدير بالمتابعة، ليس عمليا من الناحية السياسية. ومن ناحية أخرى، جرى أيضا الإعراب عن رأي مفاده أن فكرة إنشاء هذا المؤتمر ستحقق وفورات بما أن هذا المنتدى يتوقع أن يحل محل مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الوزارية الباهظة التكاليف التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومن شأنه أن يسهل مشاركة الوكالات التي ليست لها مكاتب قطرية في أفريقيا.

٢٧ - ويعتقد الأمين العام أن من اختصاص الحكومات الأفريقية نفسها أن تقترح إنشاء مثل هذه الآلية إذا رأتها ضرورية، وعلى الهيئة الإقليمية الملائمة وهيئات الأمم المتحدة أن تستجيب لهذا الاقتراح. ولذلك فإنه يرى أنه ليس من الملائم بالنسبة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية في أفريقيا والأمانات الأخرى أن تشرع في العملية المقترحة، وبالإضافة إلى ذلك من المشكوك فيه أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي نموذجا يحتذى. ويلاحظ في هذا الصدد أنه قبل اتخاذ أي خطوات بشأن إنشاء المؤتمر المقترح، ينبغي الاقتناع بأن التنسيق بين البلدان الأفريقية من ناحية ومنظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين من ناحية أخرى سيتحسن تحسنا كبيرا نتيجة لذلك، وأن تكاليف الازدواجية ستقل إلى أدنى حد ممكن، وسيستفاد من أعمال المتابعة إلى أقصى حد ممكن.

٢٨ - وتؤيد مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل دائم مشترك بين الوكالات معني بقطاع السلع الأساسية وتوافق على تحديد اختصاصاته العامة. ومن الجدير بالذكر أن الأمين العام، إدراكا منه للأهمية الحاسمة لتنويع السلع الأساسية الأفريقية، قدم تقريره متضمنا مقترحات محددة إلى الجمعية العامة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ومتضمنا أيضا التوصية المتعلقة بإنشاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات السالف الذكر لتقديم دعم تقني من أجل إنشاء مرفق للتنويع اقترح أن يكون إنشاؤه في إطار مصرف التنمية الأفريقي. وستنظر الدول الأعضاء في هذه المسألة خلال استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد في دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين.

٢٩ - وهناك أيضا وجهة نظر مفادها أنه بغية تحسين التنسيق فيما بين الوكالات، ينبغي إنشاء آلية في إطار كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يمكن ربطها بفرقة العمل المشتركة بين الوكالات وترجمة توصيات الوكالات إلى برامج ومشاريع محددة. إلا أن هذه الفكرة يلزم دراستها ومناقشتها بصورة متأنية من جانب المؤسسات ذاتها.

٣٠ - وفيما يتعلق بالتوصية المتصلة بالدراسات المنظورية والخطط الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل، ثمة آراء تنادي بضرورة اختبار هذه الفكرة إزاء الخبرة المستفادة مما تحقق حتى الآن.

٣١ - وفيما يتعلق بدعوة مؤسسات المنظومة إلى تكثيف تعاونها وتنسيقها مع مؤسسات بريتون وودز، فإن هذه الدعوة تحظى بالتأييد من حيث المبدأ. بيد أن ثمة شعورا بأن قيام المؤسسات وحدها باتخاذ خطوات في هذا الاتجاه قد لا يؤدي إلى إنشاء الآلية الموحدة المقترحة للبرمجة القطرية. وعلاوة على ذلك، فإن إحدى الوكالات تذكر بأن هذه المسألة قد نوقشت في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وغيرها من المنتديات المشتركة بين الوكالات. ومن المقترح أن توجه هذه التوصية بوجه خاص إلى مختلف كيانات الأمم المتحدة الممولة، التي تستخدم أطرا مختلفة للبرمجة أو برامج قطرية مختلفة.

التوصية ٦ - دعم التكامل على الصعيد دون الإقليمي

نظرا للأهمية الحاسمة التي توليها الدول الأعضاء الأفريقية حاليا للتجمعات الاقتصادية دون الإقليمية التي أنشأتها هذه الدول للتعجيل بتنفيذ معاهدة أبوجا التي تأسست بمقتضاها الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ينبغي أن تعيد المؤسسات الإنمائية المعنية وفقا لذلك تنظيم أولوياتها وأنشطتها القطرية والأقطارية بحيث تنتظم حول محاور إنمائية دون إقليمية، على النحو التالي:

(أ) ينبغي أن تنظر كل مؤسسة في أن تقوم، في مجال اختصاصها، بتوفير دعم تقني مباشر لأمانات المنظمات دون الإقليمية لتعزيز قدراتها المؤسسية والتكنولوجية؛

(ب) ينبغي لجميع آليات البرمجة القطرية (وبخاصة الدراسات والخطط المنظورية الطويلة الأجل، ومذكرات الاستراتيجية القطرية، والورقات الإطارية للسياسات العامة)، وكذلك استراتيجيات البرامج والمشاريع القطاعية، أن تطبق بأقصى قدر ممكن النهج التكاملية دون الإقليمية على المشاكل الإنمائية المتماثلة؛

(ج) ينبغي أن تشارك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وما يتبعها من مراكز للبرمجة والتنفيذ متعددة الجنسيات، وكذلك أمانة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بأفريقيا، كلما كان ذلك ممكنا، في ممارسات البرمجة القطرية التي توفر فرصا للاضطلاع بمبادرات مشتركة بين البلدان؛

(د) ينبغي أن تقوم كل مؤسسة، قدر الإمكان، بما يلي:

'١' أن تنشئ وتدعم بصورة مستمرة شبكة على الصعيد دون الإقليمي أو على صعيد مجموعة من البلدان لتوأمة المؤسسات القطرية المتماثلة (العامة والخاصة) من أجل تعزيز التعاون التقني فيما بينها، وتشجيع تبادل الموظفين والاستخدام الرشيد للموارد داخل كل منطقة دون إقليمية؛

'٢' أن تكثف تعاونها مع مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مختلف المناطق دون الإقليمية؛

(هـ) ينبغي للمؤسسات التي لديها مكاتب قطرية في أفريقيا، ولكن بدون مكاتب دون إقليمية، أن تتخذ الإجراءات اللازمة لكفالة ما يلي:

'١' تعيين مكتب قطري واحد في كل منطقة دون إقليمية أو مجموعة من البلدان (مثلا في منطقة الساحل (اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل)، وفي منطقة القرن الأفريقي (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية)، وفي منطقة شرق أفريقيا (الجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا)، وفي منطقة الجنوب الأفريقي (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، وهكذا) وتجهيزه على النحو الملائم ليكون مكتبا أو مركز تنسيق دون إقليمي يضطلع بمسؤولية برمجة وإدارة الأنشطة المشتركة بين البلدان على الصعيد دون الإقليمي، وينبغي بناء على ذلك نقل المسؤولية عن الإدارة التنفيذية لهذه الأنشطة من المقر إلى المستوى الميداني. وينبغي جعل المكاتب التي تعينها المؤسسات لهذا الغرض، كلما أمكن ذلك، في نفس المدينة التي توجد بها مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

'٢' وجود توجه قوي لدي كل المكاتب القطرية في أفريقيا ذي صبغة دون إقليمية أو شاملة لمجموعة بلدان، ولا سيما في ممارسات البرمجة القطرية؛ وينبغي أن يتم على الوجه الأمثل ترشيد تخصيص الموارد القطرية على أساس دون إقليمي أو شامل لمجموعة بلدان من أجل الاستعانة بأقصى قدر ممكن بالنهج المشتركة بين البلدان في حل المشاكل الإنمائية المشتركة بصورة أكثر فعالية من حيث التكلفة؛

(و) من أجل مواصلة تعزيز توافق وترشيد الأنشطة القطرية التي تضطلع بها المؤسسات داخل كل منطقة دون إقليمية، ينبغي أن تقوم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية في أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم اجتماعات لتنسيق البرامج، تعقد سنويا أو كل سنتين، ويحضرها الممثلون القطريون أو المنسقون المقيمون التابعون لمنظومة الأمم المتحدة في كل منطقة دون إقليمية، ويرأس كلا منها الرئيس التنفيذي لكل جماعة اقتصادية دون إقليمية، وتتولى توفير الخدمات لها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا و/أو مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة لها؛

(ز) ينبغي أن تستعيض المؤسسات عن برامجها القارية المتعلقة بأفريقيا ككل أو بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ببرامج مشتركة بين البلدان على الصعيد دون الإقليمي، تغطي الجماعات الاقتصادية الرئيسية بالمنطقة.

٣٢ - وقد لاقى اقتراح المفتشين الذي يدعو إلى العمل على تعزيز القدرات المؤسسية والتكنولوجية لأمانات المنظمات دون الإقليمية دعما قويا من جانب الأمين العام وأعضاء لجنة التنسيق الإدارية، الذين يرون أن التكامل الإقليمي ودون الإقليمي هو أمر بالغ الأهمية، بل وحاسم في ضوء صغر الحجم النسبي للاقتصادات الأفريقية، التي تعتمد على الروابط فيما بينها لضمان قدرتها على البقاء. وهذه التوصية تتفق تماما مع سياسات جميع المؤسسات والوكالات الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن بعض تفاصيل هذه التوصية الواردة في الاقتراحات القيمة بحاجة إلى مزيد من التحليل والإيضاح. فمثلا، الاقتراح الوارد في الفقرة الفرعية (هـ) يتماشى تماما مع العملية الجارية لإضفاء طابع اللامركزية في معظم الوكالات. بيد أنه إذا كان المعنى المقصود هو أن يكون عدد المكاتب دون الإقليمية مساويا لعدد مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن ذلك قد يكون أمرا لا يمكن تبريره اقتصاديا وغير مستصوب، حيث إنه لكي يكون المكتب دون الإقليمي فعالا، يلزم تجهيزه وتزويده بموظفين تتوافر لديهم كتلة حرجة من الخبرة الفنية. ومن ثم، فإنه عندما يتعلق الأمر بمسائل محددة تتصل بتغطية المكاتب القطرية وإضفاء طابع اللامركزية وتخصيص الموارد، فإن بعض الوكالات يعترض على العناصر ذات الصلة من التوصية، حيث إن أنسب الطرق والوسائل لمعالجة هذه المسائل تختلف من مؤسسة إلى أخرى وهي دالة لحالة معقدة، تتصل بجوانب مالية وهيكلية وتقنية لا يمكن إخضاعها لقواعد عامة.

التوصية ٧ - دور المرأة في التنمية

نظرا للدور الرئيسي الذي تضطلع به المرأة في التنمية في أفريقيا، ينبغي أن تنظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على سبيل الأولوية في تنفيذ التوصيات الواردة في منهاج العمل الأفريقي الذي اعتمده المؤتمر الإقليمي الأفريقي الخامس المعني بالمرأة، المعقود في داكار (السنغال) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، والموجز في الفقرة ٦٧ من هذا التقرير.

٣٣ - يؤيد الأمين العام وأعضاء لجنة التنسيق الإدارية التوصية ٧ ويشيرون إلى أن أحكامها المتصلة بإدماج المرأة في عملية التنمية يجري أخذها تماما بعين الاعتبار من جانب المؤسسات والوكالات لدى تنفيذ البرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان القارة الأفريقية.

رابعا - تعليقات على التوصيات الموجهة إلى الأمم المتحدة

التوصية ٨ - تعزيز تنفيذ البرنامج الجديد في أفريقيا

(أ) تصحيحا لأوجه الضعف الخطيرة التي لاحظها المفتشون في الترتيبات المؤسسية القائمة للبرنامج الجديد داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، ينبغي للأمين العام، في سياق مبادرته

الخاصة المتعلقة بأفريقيا، أن يقترح على الجمعية العامة أهدافا جديدة للبرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية التاليتين بحيث تستغل موارد البرنامج على النحو الأمثل في الدعم المباشر للبلدان الأفريقية، وفي تعزيز تعبئة الموارد الإضافية، وغير ذلك من التدابير التنفيذية من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) ينبغي أن تستمر عملية إعادة تشكيل أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مع مراعاة التدابير التي أوصى بها المفتشون والمبينة في الفقرة ١٥١ من هذا التقرير، والحرص على تعزيز أوجه التكامل بوجه عام وتقسيم العمل بوجه خاص مع الكيانات الأخرى في الأمانة العامة (إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل))، وكذلك مع الوكالات المتخصصة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

(ج) ينبغي أن تقوم إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بدور أكثر أهمية في دعم إصلاحات نظم الخدمة المدنية والقضاء في أفريقيا، بناء على طلب الحكومات، وينبغي أن تقوم في هذا الصدد بما يلي:

'١' تكثيف الدعم المقدم لإدخال تكنولوجيات الإدارة في أجهزة الإدارات الحكومية في أفريقيا، ولا سيما نظم المعلومات الإدارية الأوتوماتية، وكذلك إسداء المشورة التقنية إلى الحكومات بشأن تفويض السلطات والموارد المتعلقة بإدارة التنمية إلى مستويات المناطق الفرعية والمجتمعات المحلية في إطار نظام وطني لرصد أداء البرامج والميزانيات وتقييمه والمساءلة بشأنه؛

'٢' التعاون على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وكذلك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تقديم المشورة والمساعدة لحكومات المنطقة بهدف تعزيز التشريعات وآليات الإنفاذ الوطنية لمنع الجريمة بجميع أشكالها (الفساد، تهريب رؤوس الأموال غير المشروع، جرائم المناطق الحضرية وانعدام الأمن بها، الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها، وما إلى ذلك) باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من إصلاحات نظم القضاء والخدمة المدنية والاقتصاد في البلدان الأفريقية؛

'٣' عملا على تحقيق الغايات المذكورة أعلاه، الاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج منع الجريمة في تشجيع عقد اجتماعات وزارية دورية على الصعيد دون الإقليمي بهدف وضع برامج مشتركة واستحداث أسلحة مشتركة لمنع ومكافحة الجريمة بجميع أشكالها.

٣٤ - الأمين العام شديد الاهتمام والقلق، في آن واحد، إزاء هذه التوصية، نظرا لأنها تتناول مسائل خطيرة للغاية تتعلق بفعالية وكفاءة الترتيبات المؤسسية المتبعة حاليا لدعم تنفيذ البرنامج الجديد باستخدام أدنى حد من الموارد المتاحة. وكما ذكر في الفقرة ١٣ أعلاه، فإن الجمعية العامة قامت، من خلال لجنة البرنامج والتنسيق، بتصور البرنامج ٤٥ وتصميمه واعتماده لغرض التصدي للحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة التي تواجه أفريقيا. وقد جرى تنقيح البرنامج الأصلي في عام ١٩٩٢ من أجل إدراج عناصر شتى في البرنامج الجديد. ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا قد أنشئ خصيصا في عام ١٩٩٢ استجابة لاقتراح لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة إنشاء "وحدة مستقلة ومميزة" بشأن أفريقيا في مقر الأمم المتحدة لكي يجري في العمليات السياسية العالمية تعبئة ودعم وتنشيط الجهود لأغراض الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وللاضطلاع بدور حفاز في تشجيع المجتمع الدولي على تركيز تعاونه الإنمائي على المسائل الحرجة والناشئة للتنمية الأفريقية. ولذا تتجاوز تعبئة الموارد من خلال هذه المهام المساعدة الإنمائية أو تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا. وينبغي أن تشجع هذه المهام جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تشجيع تكوين رأس المال المحلي والاستثمار في أفريقيا والوصول، في نهاية المطاف، إلى زيادة إجمالية في تدفقات الموارد المالية الصافية إلى القارة الأفريقية.

٣٥ - إن تيسير التوصل إلى اتفاق عالمي في الآراء بشأن أفريقيا وتنسيق السياسات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، عنصر مهم من عناصر الولاية الموكلة إلى البرنامج الفرعي ١ من البرنامج ٤٥. وتعد تلك المهمة الحافلة بالتحديات مهمة حيوية لاتخاذ القرارات مركزيا في مقر الأمم المتحدة بغية دعم الجهود التي يجري بذلها حاليا على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري. وبالمثل، تتمثل ولاية البرنامج الفرعي ٣ من البرنامج ٤٥ في تعزيز الوعي الدولي بمشاكل التنمية الأفريقية على الصعيد العالمي باستخدام شبكة وسائط الإعلام الدولية الموجودة حاليا في مقر الأمم المتحدة، وبخاصة عن طريق المنشور المعنون "انتعاش أفريقيا" وإصدار النشرات الصحفية. ويعتقد الأمين العام أن الترتيب الراهن يستفيد إلى حد كبير من ربط القضايا الأفريقية بأنشطة الأمم المتحدة الإعلامية والدعائية الأخرى باستخدام أدنى حد من الموارد المتاحة، في حين أن التحول اللامركزي المقترح لهذه المسؤولية وإسناد مهامها إلى الأفرقة القطرية لمنظومة الأمم المتحدة قد يقتضي موارد كبيرة. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، فإن من المسلم به أن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات ينبغي أن تواصل العمل بوصفها الذراع التقني للرصد على الصعيد الميداني وتقديم التقارير عن تنفيذ البرنامج الجديد والمبادرة الخاصة بشأن أفريقيا، وأنه ينبغي تعزيز مهام التنسيق التي تقوم بها على الصعيد الإقليمي. ويُنتظر أيضا، في سياق عملية إعادة تشكيل هيكل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الجارية حاليا، زيادة تعزيز فرقة العمل عن طريق إعادة توزيع الموارد المخصصة لتنفيذ جميع البرامج الخاصة القائمة حاليا في المنطقة الأفريقية (أقل البلدان نموا، العقود، البرنامج الجديد، المبادرة الخاصة، إلخ).

٣٦ - وفي أثناء المناقشات التي دارت في اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن أولويات الأمم المتحدة وميزانياتها البرنامجية لفترات السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ و ١٩٩٥-١٩٩٤ و ١٩٩٦-١٩٩٧، أبدت الدول الأعضاء بوضوح تأييدها الشديد لأهمية البرنامج ٤٥، بل وأصرت على ضرورة

تعزيزه على سبيل الأولوية عن طريق توفير الموارد اللازمة. كما طلبت الحكومات إنشاء باب مستقل في الميزانية للبرنامج لكفالة توفير الدعم الكامل وكفاية الموارد المخصصة. ومن الجدير بالذكر أن البرنامج قد خصصت له فعلا اعتمادات إضافية في الميزانية البرنامجية تزيد بمقدار ٢٠ في المائة على المبالغ المخصصة له في الميزانية البرنامجية الحالية في عام ١٩٩٥. والنسبة المئوية للزيادة التي حصل عليها البرنامج ٤٥ في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ هي ثاني أكبر نسبة زيادة. وفي ضوء ما تقدم، يرى الأمين العام أن الترتيبات المؤسسية الراهنة للبرنامج ٤٥ هي أكثر الترتيبات فعالية. ولكنه يتفق مع آراء الدول الأعضاء الداعية إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة تخصيص موارد كافية للبرنامج من أجل أداء ما أسند إليه من مهام حافلة بالتحديات.

٣٧ - وتحظى المقترحات الواردة في الفقرتين الفرعيتين (ب) و (ج) من التوصية ٨ بالتأييد الكامل من قبل الأمين العام والمنظمات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

التوصية ٩ - تقديم الدعم لمنع المنازعات ومعالجتها

(أ) تمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير آخر لوحدة التفتيش المشتركة معنون "تقاسم المسؤوليات في مجال حفظ السلام: الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية" (JIU/REP/95/4)، ينبغي أن يتخذ الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة جميع التدابير اللازمة لتشجيع قيام المجتمع الدولي بدعم صندوق السلام الأفريقي التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية ومعهد البلدان الأفريقية للسلام والديمقراطية، على النحو الموصى به في التوصية ١٠ (ب)؛

(ب) ينبغي أن ينظر الأمين العام أيضا في نقل مركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إلى موقع أقرب لمقر منظمة الوحدة الأفريقية، بحيث يشكل المساهمة الأساسية للأمم المتحدة في معهد البلدان الأفريقية للسلام والديمقراطية، تعزيزا للتعاون المؤسسي في هذا المجال بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٣٨ - يتفق الأمين العام تماما مع المفتشين على ضرورة دعم الجهود الرامية إلى منع المنازعات ومعالجتها في أفريقيا وفي غيرها من المناطق. وكما ذكر في "خطة للسلام" التي قدمت إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٢ وفي "خطة للتنمية" التي قدمت إليها في عام ١٩٩٤، يؤكد الأمين العام الصلة الوثيقة بين السلام والتنمية نظرا لأنهما متعاضدان. وينبغي في هذا الصدد ملاحظة أن الأمين العام قد دعا فعلا إلى تقديم الدعم الدولي لصندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، وذلك في مناسبات عدة من بينها اجتماع الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٩٥. وهو يرى أيضا أن من الضروري إنشاء هياكل وآليات مؤسسية لدراسة المشاكل الخاصة بالمنازعات الناشبة في القارة الأفريقية وبذل الجهود من أجل وضع معايير واستراتيجيات لمعالجة المنازعات. بيد أنه يلاحظ أن التوصيات المتعلقة بمعهد البلدان الأفريقية للسلام والديمقراطية موجهة إلى منظمة الوحدة الأفريقية.

التوصيات من ١٠ إلى ١٤

٣٩ - يحيط الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية علما بالمقترحات الواردة في التوصيات ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤، الموجهة خصيصا إلى حكومات البلدان الأفريقية، فضلا عن الهيئات الحكومية الدولية الموجودة في المنطقة.

الحواشي

(أ) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٦** (A/47/6/Rev.1)، **المجلد الأول، البرنامج ٤٥.**

- - - - -